خطاب صاحب الجلالة

بمناسبة اجتماع أعضاء لجنة الاستثمارات الفلاحية

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله

حضرات السادة :

إنكم لتعلمون ما نوليه للفلاحة ببلدنا من اهتمام، وما نشمل به أسرة الفلاحين من عطف وحنان ورعاية، لأسباب متعددة.

أولا : لأن طبقة الفلاحين تكون سواد هذه الأمة.

ثانيا : لأن أسرة الفلاحين عليها واجب مقدس بالنسبة لمواطنيها، ألا وهو واجب الانتاج وواجب التغذية، إلا أنه في القرن العشرين ونظرا لما على الأمة والدولة من واجبات، ونظراً لتطور الفلاحة والصناعة، ونظراً لتطور الفكرة الاقتصادية فردية كانت أو جماعية، لابد أن يكون هذا العطف محصوراً في قانون، وأن تكون هذه الواجبات محصورة في قانون التعامل بين الدولة، أي المجتمع، وبين الفلاحين.

نريد لبلادنا نظاماً وسطاً

إن النظام السياسي والاجتماعي الذي يعيش عليه المغرب نريد أن نجعل منه نظاماً وسطاً لا هو بالنظام الرأسمالي البشع، ولا بالنظام الاشتراكي المندفع، ولكن نظاما يضمن في آن واحد للفرد وللأسرة حقوقها في الملكية الخاصة، تلك الحقوق التي يعرفها رجال القانون بحق الاستمتاع والاستغلال والتفويت والارث، ولكن من جهة أخرى لا نجعلهم يعتبرون تلك الأرض هي لهم وحدهم، ولكن هي في الحقيقة للمجموعة، لأن ذلك النظام الدستوري والقانوني الذي يضمن لهم من هذه الجهة الاستمتاع والاستغلال والتفويت والارث، يطلب منهم من جهة أخرى أن يكون ذلك الشيء في صالح المجموعة ولرقي البلاد.

عمل ثوري

لذا نعتبر العمل الذي نحن مقبلون عليه عملا ثورياً بما في الكلمة من معنى حقيقي، ثوري :

ليس معناه خرق النظام، ولا قلب الأنظمة، وليس معناه التهريج أو الارتجال إنه ثوري بمعنى أنه تغيير في الأساليب، تغيير في التفكير، تغيير في المقاييس، تغيير في وسائل الانتاج، تغيير حتى في واجبات الدولة، تغيير حتى في واجبات الفلاحين.

نعم، قبل أن نقدم عليه رأينا أن عملية مثل هذه تتطلب حملة واسعة النطاق للتفسير والتنوير والتوعية، فإذا كان واجب الدولة وأجهزة الادارة أن تبين وتفسر فمن واجب الفلاحين كذلك أن يفتحوا أذهانهم ويتفهموا ويبذلوا جهودهم ليفهموا.

وأنا أعرف المغاربة كيفما كانت طبقاتهم الاجتماعية، وكيفما كانت الخلية التي يعيشون داخلها وكيفما كانت الناحية التي يعيشون فيها، يمكن أن أقول عنهم انهم ليسوا أغبياء لا يفهمون كل شيء، اللهم إلا إذا أرادوا أن لا يفهموا، ونحن سنعمل جهدنا لنفسير لكم، وعليكم أن تبذلوا جهودكم لتفهمونا وتتفهموا المشاكل.



سياستنا ترمي إلى خلق نمو اقتصادي

غير خاف عليكم أن السياسة التي ننهجها منذ سنين ترمي إلى خلق نمو اقتصادي وانطلاقة اقتصادية.

ولما تريد دولة ما أن تضع انطلاقة اقتصادية ونمواً اقتصادياً وتوسعاً اقتصادياً فإنها تحلل العناصر للثروة الموجودة، هل عناصر الثروة التي تتوفر عليها عناصر معدنية أم عناصر فلاحية أم عناصر صناعية ؟ وبعدما تحلل العناصر ترى مرة ثانية من هو الذي يروج أسواقها سواء كان سوقاً للتجارة أو الصناعة أو سوقاً للاستهلاك.

ومرات قلت لكم انه لا يمكن لصناعة هنا أن يكون لها مستقبل، كما أنه لا يمكن لتركيز الأموال أن يكون له مستقبل إذا لم تخلق أولا قوة شرائية كافية تنعكس على مجموع سكان البلاد، وليس على طائفة دون أخرى.

وقد وصلنا جميعاً في عدة مقابلات ومحاورات ومذاكرات بيننا إلى النتيجة الحتمية، إذا كنتم تذكرون وهي أن صناعتنا الفتية كانت ثقيلة أو خفيفة لا يمكن لها أن تروج ولا يكون لها مستقبل إلا إذا وجدت المشتري.

ومن هو المشتري ؟ ومن هم الزبناء الطبيعيون لهذه الصناعة ؟ هم الناس الذين يمكن أن تكون لهم قوة شرائية كافية ألا وهم طبقة الفلاحين، على شرط أن تهيء الدولة لهم الأسباب، وربما حتى بعض الأسباب مجانية حتى إن لم يكن عاجلا فآجلا ويمكن لتلك الصناعة أن تروج ويمكن للقوة الشرائية أن ترتفع، ويمكن لميزان أدائنا أن يكون على أحسن ما يرام، ويمكن إذ ذاك أن تدخروا أكثر ما يمكن من العملة الصعبة، وتخلق حركة تنعكس على جميع الطبقات، لذا أقدمنا قبل كل شيء على سياسة للتوعية وللتجنيد، ولكن التجنيد لابد أن يكون متركزاً على نقطة.

هناك تجنيد فلسفي حول فكرة.

هناك تجنيد مذهبي حول مذهب، ولكي نصل إلى المسائل الملموسة والمحسوسة لابد من التجنيد حول شيء نراه بأعيننا.

لقد جندتكم جميعاً من أجل المصلحة العامة

فأول ما بدأت به أنني جندتكم وجندت مجموع الأمة المغربية حول مشروع واحد، مشروع واد زيز وقلت لكم سنبني سد واد زيز بثمن السكر، ولما رأيتم العمل الأول مجسماً في واد زيز إذ ذاك رأيتم أن تجنيدكم وتضحياتكم لم تذهب سدى، وإنها تجسمت في شيء، حينذاك طلبت منكم الاستمرار في ذلك التجنيد حتى نوسعه وحتى يشمل سبلا أخرى، وفعلا لبيتم كما كان منتظراً منكم هذه الدعوة إلى التجنيد وأقبلتم عليه وعلى التضحية.

تضحيتكم = 10 سدود

وسوف تكون نتيجة هذه التضحية إن شاء الله عشرة سدود، مما يساعد على سقي واستغلال مليون هكتار، ويضمن استثمار الأراضي التي كانت محاصيلها في الماضي غير مؤكدة ولا مضمونة بسبب انعدام السقي، كما كانت محاصيلها قليلة وضئيلة لا تتجاوز قيمتها مبلغ 150 ألف فرنك.

ومن بين الأمثلة التي توجد أمامنا هناك في بني ملال مثلا من يملك خمسة هكتارات من الشمندر تدر عليه مبلغ 8000 درهم، لكن هناك فرق كبير بين 1500 درهم و8000 درهم، ونجد بعض الناس كذلك إذا غرسوا الخضر تدر عليهم أكثر من 10.000 درهم، لهذا لا توجد نسبة بين الطريقة القديمة والحديثة.



الضمانة يلزم أن تكون من الجانبين

لكن الدولة لا تصنع الذهب ولا الفضة، والدولة لا تطبع الأوراق، ومع الثقة التي لها في المواطنين، ومع الثقة التي للادارة في مجموع الأمة، لابد من بعض الضمانات وتلك الضمانات لابد أن تكون من الجهتين، ضمانة للدولة على أن مالها لن يذهب سدى وعلى أن ضريبة السكر المفروضة على مجموع المغاربة — فلاحين كانوا أو غير فلاحين — وعلى أن التضحية المالية التي تطلب منا ومن الأجيال المقبلة لن تضيع هباء. واجب الدولة أن تأخذ ضمانات بوضع قانوني، ومن حق الفلاحين الذين سنطلب منهم المجهود أن نعطيهم كذلك ضمانات، فأصبح قانون الاستثمار الفلاحي ليس قانوناً مفروضاً، ولكن قانوناً للمعاملات، كما يتعامل فلان مع فلان بعقدة ما، وأكثر من هذا فإن قانون الاستثمارات الفلاحية لا يلزم الفلاح أن يقوم بواجباته إلا إذا قامت الدولة بجميع واجباتها، فكنت لا أستطيع أن أعطي ضمانة للفلاحة أكثر من هذه، مثلا من جهة الفلاح عنده خمس واجبات، من جهة الدولة عليها خمس واجبات، والدولة إذا قامت بأربع واجبات من خمس فلا يجب واجب من الواجبات الخمس على الفلاح، التكليف يسقط على الفلاح إذا تهاونت الدولة في القيام بواجباتها.

حقيقة هذه معاملة ثنائية بين الفرد وبين الدولة وإذا كان فيها شيء ما من الهضم أو شيء من الحيف فليس على الفلاح ربما على الدولة.

يسر ولا تعسر

فمثلا الذي يملك أقل من خمسة هكتارات لن يؤدي أي شيء، وستجلب الدولة له الماء حتى يصل إلى داخل أرضه. والذي يملك أكثر من خمسة هكتارات لن يؤدي شيئاً طيلة ثلاث سنوات، وبعدها يؤدي ما بذمته على عشرين سنة، ورأينا أنه إذا كان سيؤدي على 17 أو 20 سنة ربما سيطلع عليه الهكتار الواحد بـ 120 درهم سنوياً بفائدة بين 3 و4 في المائة، ولو تركنا الفلاحين يتذاكرون مع شركات خاصة لتجهيزهم أولا لن يجدوا بنكاً ولا مؤسسة مالية تسلفهم لمدة عشرين سنة، وحتى إذا سلفتهم لهذه المدة وهذا مستحيل فإنها ستسلفهم بفائدة 9 أو 10 بالمائة، وها أنتم ترون التفاوت الموجود.

وزادت الدولة وقالت إذا كانت الناحية ضعيفة جداً مثل ناحية تافيلالت، أو ناحية ورزازات، مع أن فيها سدوداً وفيها قنوات، وفيها مصاريف فإن الفلاحين لن يؤدوا شيئاً، لأنهم لا يملكون الرأسمال الكافي، وعلى أنهم نظراً لفقر أرضهم وقسوة الطقس، وبالظروف التي يعملون فإن الماء سيصل إلى أراضيهم مجاناً.

توجد في قانون الاستثمارات الفلاحية واجبات أخرى على الفلاح، وعلى الدولة.

هناك جانب ستطرقونه، ولكن أود أن أفسر لكم أننا اتخذنا فيه جميع التحريات، وهذا الجانب يتمثل فيما إذا هلك هالك وله خمسة هكتارات أو له وحدة تعد أقل وحدة ممكنة من الناحية الاقتصادية، وخلف أولاداً كثيرين، فإذا أردنا أن نورثهم حسب القانون الديني الشرعي من الخمسة هكتارات فسيكون لكل واحد من الورثة هكتار، فلا تبقى للضيعة إذ ذاك قابلية أو إمكانية لأن تكون ضيعة إنتاجية ومنتجة وصناعية.

ومن جهة أخرى الارث والقسمة تولاه الله سبحانه وتعالى بنفسه، فلم يتركها للفقهاء ولم يتركها لأي أحد، بل تولاها سبحانه وتعالى في سورة النساء في قرآنه في كتابه، فكيف إذ ذاك الجمع بين هذه وتلك ؟

إنني كمسؤول على تنمية البلاد من جهة، وكحامي الملة والدين من جهة أخرى لم أستفت المهندسين والتقنيين فقط، بل بدأت باستفتاء العلماء علماء أجلة، وتوصلت بفتواهم من باب التحري وكانت النتيجة هي الآتي :

نقترح نحن أنه إذا هلك هالك وترك أولاداً كثيرين، القبيلة والجماعة القروية التي ينتمون إليها هي التي ستقترح علينا أن فلانا الفلاني هو الذي يرث الأرض نظراً لما له من ميل فلاحي ونظراً لجديته، ونظراً لكونه ربما سبق أن اشتغل مع والده ولم يكن في المدينة، وتقترح علينا أنه هو الذي يأخذ الأرض على شرط أن يعطي للآخرين حق الشفعة بالطبع وسيؤدي لجميع إخوته وللورثة الذين معه قيمة الشيء الذي ورثه.

هذه فتوى حقيقية، هذه نازلة في الأول يمكن أن تصدم كل أب عائلة، وأب العائلة يفكر ويقول كيف أشتغل لعائلتي وأفرق بين أبنائي ؟ هذه بديهية تأتي إلى الفكر، ولكن لما نحلل نرى أن ليس كل واحد هوايته هي الفلاحة ليس كل واحد سيكون صالحاً، فالله كتب أن الأرض يرثها العباد الصالحون، وليس الصلاح الناسكون، العباد الصالحون لها تقنياً والذين يحبونها فتحبهم، والذين لهم ميول أكثر من غيرهم، فإذا كان الأولاد لم يضيعوا وعوض لهم حقهم في تلك الأرض، في وحدة الانتاج وأمكنهم تعمير تجارة أو يتوجهون للمدينة لاتمام أشغالهم أو تأخذهم الجماعة القروية.

لا أريد ضياع حقوق الأولاد

وسترون بأنفسكم أنه ستكون في قانون الاستثمارات تعاونيات للتسويق وللانتاج، تعاونيات حتى لبعض الصناعات الفلاحية الصغيرة، يمكن إذ ذاك للجماعة القروية أن تأخذ الفلاح كموظف زيادة على ماله بحيث ما ضاع حق أحد.

ولهذا أود منكم أن تفهموا كثيراً هذه النازلة حتى لا تصدمكم، لأنني أب لعائلة، وأنا مثلكم لا أريد أن يضيع حق من حقوق الأولاد، ولكن مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد إذا لم تضع مصلحة الناس.

هناك من يقول ان قانون الاستثمارات لم نسمع عنه إلا ما يتعلق بالأراضي السقوية والأراضي التي تمر فيها القنوات، فهل معنى هذا أن الأراضي البور ستبقى بدون قانون أو ضمانات للفلاحين، أما أنا فأقول بأنني اخترت المبادرة إلى وضع القانون الخاص بالاستثمارات الفلاحية في الأراضي السقوية نظراً لأننا نتوفر على عدد من السدود والشكر لله، ولئن شكرتم لأزيدنكم.

فهناك سد آيت عادل الذي سيتم إنجازه عما قريب.

وسد الحسن الداخل.

وسد محمد الخامس الذي بدأ العمل فيه.

وفي شهر مارس سيبدأ بناء سد ماسة وسد زاوية نورباز، بحيث سننجز في هذه السنة ثلاثة سدود، ويمكن بعد سنتين أن ننجز خمسة سدود أخرى، فلابد لي أن أستعجل وضع قانون للاستثمار الفلاحي في النواحي السقوية حتى يمكن من الآن لمهندسينا والسلطة المحلية أن تشرع في العمليات : عمليات الضم، حتى يمكن إذ ذاك أن ترسى قنواتها بدون استعجال من ناحية الملكية، وحتى لا يكون أي ارتجال من الناحية العقارية.



وفيما يخص قانون الاستثمارات في الأراضي البور فإنني أضرب لكم موعداً قبل عيد الأضحى في أواخر شهر يبراير لأعرض عليكم الطريقة التي سيتم بها استثمار هذه الأراضي.

هذا من جهة، ومن ناحية أخرى أريد أن أثير انتباهكم إلى أن الفلاح إذا لم يقم فوراً بواجباته الكاملة سيتعرض لنوع من العقوبات، ومن بين هذه العقوبات قيام الدوائر المختصة بنزع ملكيته بعد الانذار الأول والثاني والثالث.

ولا يمكن أن تنزع منه تلك الملكية إلا إذا أدلت أجهزة الدولة بالحجج على أنها قامت بجميع واجباتها إزاء كل فلاح يتعرض للعقوبات، وتبرهن على أن الفلاح هو الذي فرط في أداء مهمته.

ويمكن لي أن أقول لكم أولا كما يقول الأطباء ان آخر الدواء هو الكي، وثانياً نلاحظ بأنه في السنين الماضية لم نر أي فلاح جردت منه تلك الأراضي التي وزعت في عهد والدنا المغفور له أو في عهدي شخصياً وإن كانت قضية نزع الملكية منصوصاً عليها في الوثائق التي تسلمها الفلاحون مع الأراضي الموزعة عليهم.

الدولة لا تظلم أحداً

أما الضمانة التي يتوفر عليها الفلاح في كل ما حل ونزل فإنها تتجلى في القرار الذي ينص على اجتماع لجنة محلية ورفع تقريرها إلى وزيري الداخلية والفلاحة اللذين ينبغي لهما أن يعرضا أسباب نزع الملكية في مجلس وزاري أترأسه شخصياً، ويحق لكل فلاح نزعت ملكيته أن يرفع دعوى إلى الغرفة الادارية بالمجلس الأعلى، وعليه فلو نزعت منه هذه الملكية فإنه سيتلقى ثمنها، وعلى أي حال فهذه ضمانات كافية للفلاحين المتهاونين.

غير أنني على يقين من أننا لن نجد أي فلاح يتهاون في عمله، ولكن رأينا أنه من الضروري أن نتفادى الخطر ونضع هذا القانون وهذا السيف على رأس الفلاحين ولو بصورة رمزية خصوصاً وأن المال الذي أصبح الفلاح يتوفر عليه جاء بفضل التضحيات التي تحملتها المجموعة كاملة المكونة من 14 مليون من السكان

أن يقول بأنني مالك، وإنني اشتريت سهماً من شركة الدولة، وتركت لأولادي ما يعيشون به.

وبمعنى آخر فهو نظام يقتضي أن لا نفشل في العمليات التي نقوم بها لسقي مليون هكتار وتصدير خيرات هائلة إلى الخارج وغير ذلك.

وبما أن الوقت قد تبدل فإنه كان من الضروري أن نضع قاعدة جديدة للطريقة التي كان يعيش عليها مجتمعنا، والطبقة الكادحة على الخصوص، وبعبارة أخرى يجب علينا أن نضمن للطبقة الكادحة أحسن ما كان يضمن لها في الماضي إذا كانت لنا رغبة حقيقية في الاستقرار.

الزمان يسير بسرعة

ولا يفوتني أن أذكر بأن الوقت يسير بسرعة، كما أن المذاهب والأفكار السياسية والمناهج الاقتصادية والاجتماعية في تجدد مستمر.

وإذا أردنا أن نرى ونبدأ من مالتوس الذي كان يقول كلاماً إلى ماركوس الذي يقول اليوم : عشرات وعشرات المذاهب والنظريات تعاقبت على أفكار المفكرين ورؤساء الدول والفلاسفة فعشرات وعشرات الأفكار والمذاهب عندي تعاقب في السنين المقبلة ليس لنا الحق أن تبقى في فراغ يجعلنا اليوم نبحث على مذهب نرى هذا الكتاب ونقرأه ونأخذه ونتركه، لأن كتاباً آخر ظهر، أو لأن نظرية ظهرت، أمام سرعة التاريخ يلزمنا أن نبني بيتنا ومجتمعنا الذي ينبغي أن يكون مجتمعاً مغربياً اشتراكياً في مظاهره، رأسمالياً في صلبه، لأننا مسلمون، ولأن الاسلام يضمن الحرية والكرامة والملكية الخاصة، ولكنه اشتراكي واجتماعي وجماعي في مظهره، تلك الاشتراكية التي يأتي إليها الانسان لأنه يحب أخاه لا لأنه مكره على أن يحب أخاه.

لذا فإن الحكومة من جهتها وقد أخبرتها بمجموعها وأخبرت وزيري الداخلية والفلاحة على انفراد أنهما مقبلان على تجربة جد ثقيلة، والفلاحون هم أيضاً مقبلون على تجربة خطيرة جداً وثقيلة، وكما قلت لهم البارحة : أنا لا أخاف من أي ثورة إذا كنت مقتنعاً بها، وهذه ثورة، وعندي الشجاعة لمواجهتها، ولا أغامر في هذا الطريق، ولكن الذي لا أسمح به هو أن أكون معرضاً للخيانة في تطبيق برنامجي ومنهجي.

هذا القانون أمانة في يد الحكومة والفلاحين

لذلك، فإنني أعتبر القانون الجديد بمثابة أمانة ملقاة على عاتق الحكومة وعلى جميع دواليب الدولة وعلى وزيري الفلاحة والداخلية بصفة خاصة، كما أعتبره أمانة ملقاة على الفلاحين، لأن هذه الأمانة إما أن تخلق الرفاهية للجميع لقرون وقرون، وإما أن تتسبب لا قدر الله في الهيجان وعدم الاستقرار، ولكن الله سبحانه وتعالى لم يعودنا الفشل في أية تجربة قمنا بها، لأن جميع التجارب التي قمنا بها كانت دائماً بدافع وطني صرف إسلامي خالص و(إن يعلم الله في قلوبكم خيراً يؤتكم خيراً).

سدد الله خطاكم وأعانكم، وأخذ بيدنا حتى نصل بأمتنا وشعبنا العزيز إلى ما نصبو إليه من عز ورفاهية واستقرار وسؤدد ورخاء، والسلام عليكم ورحمة الله.

ألقي بالرباط

الأربعاء 19 شوال 1388 — 8 يناير 1969